رواية كتب أهل المشرق بالقيروان
في القرن الثالث للهجرة

الدكتور ميكلوش موراني
(معهد الدراسات الإسلامية ـ جامعة بون ـ ألمانيا)

لقد كانت لمدينة القيروان ـ كمركزٍ رئيسيّ في الحياة الفكريّة في القرنيْن الثاني والثالث الهجريّ ـ أهميّة كبيرة عند رواية كتب المشارقة وتدوينها وتبويبها على يد علمائها الّذين قد قاموا برحلاتهم في طلب العلم، ليس إلى مصر والحجاز فقط بل في كثير من الأحيان إلى العراق أيضاً حيث جالسوا مشاهير علماء عصرهم وأخذوا عنهم كتبهم وروایاتهم تارةً ونسخوا لأنفسهم نُسَخَهم وقابلوها مقابلةً دقيقة بالأمّ تارةً أخرى، إن لم يأخذوا رواية هٰؤلاء العلماء إجازةً الّتي رأى فيها عيسى بن مسكين، عالمُ القيروان وقاضيها، (رأس مالٍ كبير).

إنّ هٰذه الدّراسة تتركز على عرْض هٰذا النّشاط العلمي بالقيروان وتحاول إلقاء ضوءٍ جديدٍ على البناء الحضاري والثقافي في ذٰلك العصر، أي في عهد الأغالبة حتّى نهاية القرن الثالث من الهجرة. لكنّها لا تتناول العلاقة السّياسيّة والاجتماعيّة بين هٰؤلاء العلماء والسّلطة حيث أعدت فيها دراسةٌ جيّدة قدّمها الأخ الدكتور فريد سليمان بمناسبة ملتقى الإمام سحنون في ديسمبر عام 1991 تحت عنوان «السّلطة والعلماء بإفريقية في العهد الأغلبيّ» وأبرز فيها بعض الجوانب لموقف الأمراء من الدّوائر العلمية بالقيروان. وبهذا المعنى لا يشتمل هذا العرض على رواية كلّ ما كان متداولاً بين أيدي الناس بالقيروان من الكتب في ذلك العصر، بل نرى أن نقتصر على ما جاء أصلاً من أهل المشارق من الروايات فقط. أمّا المصادر المعتمد عليها في هٰذا العرض فهي كُتُب الطبقات والتّراجم، غير أنّ كثيراً من المعلومات فيها لا تخرج عن إطار حكايات يوميّة حول العلماء والفقهاء مع ذكْر فضائلهم وزهدهم

وترغيبهم في الآخرة وما إلى ذلك من الروايات التي ليست لها علاقة بمقصود دراستنا هٰذه من قريب أو بعيد؛ أمّا الإشارات إلى روايتهم للكتب القديمة فإنّها قليلة نسبيّاً وكلّ منها تحتاج إلى تفسير دقيق. ومن ناحية أخرى فلدينا مصادرُ لم تُذْكر إلاّ قليلاً وهي المخطوطات غير المحقّقة إلى الآن في عديد من المكتبات من بينها ما في خزانة القرويين بفاس وفي رصيد المكتبة العتيقة بالقيروان وفي مكتبات أخرى يطول ذكرها، منها: المكتبة الظاهريّة بدمشق حيث تمّ التّعرّف على قِطعٍ في زاوية المغاربة فيها؛ راجع الدراسة:

J. Sourdel-Thomine et D. Sourdel: Nouveaux documents sur l'histoire religieuse et sociale de Damas au Moyen Age. *Revue des Etudes Islamiques* 32/1964/1-25.

وقد استفادت الدكتورة هنْد شلبي من هذه الدراسة في كتابها «القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري». تونس 1983، ص 319 ـ 320 إلخ...

وممّا هو جدير بالذكر أنّ الكتب المسمّاة بالفهرسة/ الفهارس أو البرنامج تفيدنا بكثير من الرّوايات للكتب بواسطة ذكْر طُرق رواية الشّيوخ المتقدّمين لها. لقد قام المستشرق الأسباني Forneas بجمْع هذه الطرق المسجّلة في بعض الفهارس عند عرْضه التحليليّ لرواية الكتب المدوّنة لسحنون بن سعيد بالأندلس؛ راجع هذه الدّراسة في:

Actas del IV Coloquio Hispano-Tunecino. Palma de Mallorca 1979. Madrid 1983.

كذلك اعتمدت المستشرقة الإسبانيّة M. Fierro على الأخبار المعنيّة في كتب الطبقات والتّراجم في دراساتها حول رواية الحديث وتدوينه عند أهل الأندلس في القرنيْن الثاني والثالث للهجرة؛ راجع المجلة الألمانية Der Islam، ج 66 عام 1989، ص 68 ـ 93.

وقد سبق لي أن قمت بدراسة متواضعة حول رواية المدوّنة بالقيروان

بمناسبة الملتقى المذكور حول الإمام سحنون بالعنوان «مصادر جديدة حول رواية الكتب المدوّنة لسحنون بالقيروان» وبها بعض إضافات على ما تقدّم به Forneas وفقاً لما جاءت بِهِ السّماعات والقراءات والمقابلات على الحواشي في نُسَخ المدوّنة في عصر القابسي؛ وراجع أيضاً دراستي في المجلّة al-Andalus، ج 10 عام 1989 ص 215 ـ 233.

ونظراً لقرب اتّصالي بالمكتبة العتيقة ـ في معهد دراسة الحضارة والفنون الإسلامية برقّادة ـ في إطار مشروع البحث العلمي المشترك بين هذا المعهد ومعهدنا للدّراسات الإسلاميّة بجامعة بون، فقد قمت في السنوات الماضية بدراسات تحليلية على بعض مصادر الفقه المالكي في ذلك العصر وعثرتُ على قِطَعٍ وإشاراتٍ متفرّقة تتبيّن من خلالها الروايات لكتبٍ فقهيةٍ ولمجموعاتٍ من كتب الحديث وكتب التفسير في دوائر علماء القيروان في العصر الأغلبي؛ لذلك سأعتمد في هٰذا العرض، الّذي لا يُعْتبر إلاّ عرضاً جزئياً لبعض جوانب الموضوع، على المصادر التالية:

ـ كتب التراجم والطبقات في سيرة هؤلاء العلماء بالقيروان.

ـ كتب البرنامج؛ كتب الفهارس.

ـ المخطوطات الّتي فيها ذكْر لرواية كتب المشارقة بالقيروان في ذلك العصر.

ومن خلال هذه المعلومات النادرة في النسخ والأجزاء المتداولة بين أيدي العلماء ستتبلور لنا صحة ما جاء في كتب التراجم من الأخبار، وفي الآن نفسه تكمّل هذه المصادر بعضها بعضاً وتُوسّع آفاق معرفتنا حول الحياة الفكريّة بالقيروان، مؤكّدةً التأثير الملحوظ لأهل المشرق على هذا النّشاط في إفريقية بواسطة رواية كتبهم بالقيروان؛ ويُلاحَظُ في هذا الصدد أنّ كثيراً من هذه الكتب، إنْ لم تكن أغلبيّتها، قد انتشرت بالأندلس في رواياتٍ قيروانيّةٍ؛ وذلك ممّا يبيّن لنا مدى أهمية القيروان كمركز ذي خطر ومكان بارز في البناء الحضاري والثقافي في ذلكَ العصر.

* * *

1 ـ خالد بن أبي عمران، أبو محمّد التّجيبي (ت 129 هـ)

تهذيب التهذيب لابن حجر، ج 3، ص 110 ـ 111؛ رياض النفوس، ج 1، ص 162 ـ 166؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 5، ص 378؛ تهذيب الكمال للمزّي، ج 8، ص 142.

سُمّي «فقيهَ المغرب»، ألّف كتاباً وجمع فيه مسائله. ويقول أبو العرب: إنّه سمع من القاسم بن محمّد بن أبي بكر ومن سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب ومن سليمان بن يسار وله كتاب عنهم.. لقد عرف أبو العرب هذا الكتاب برواية عبدالله بن أبي زكرياء الحُفْري (ت 289 هـ) عن أبيه عن عبدالملك بن أبي كريمة عن خالد. ويُذْكر أيضاً أنّ كثيراً من هذه المسائل أَدْخَلَهَا سحنون في المدوّنة. والصحيح أنّ هذه المسائل في المدوّنة ترجع إلى رواية عبدالله بن وهب المصري، الّذي روى عنه سحنون بن سعيد موطّأه وجامعه بالقيروان؛ ومن هذه الكتب أجزاء كاملة وغير كاملة على الرقّ في رصيد المكتبة العتيقة، وتمّ تحقيق بعضها ونشرتُ ثلاثة أجزاء منها في إطار مشروعنا المذكور آنِفاً. ومن النتائج التي أسفرت عنها دراسة هذه المسائل في المدوّنة أنّ الرواية الّتي أشار إليها أبو العرب لم تَكُنْ معروفَة لدى سحنون، بل إنّه يروي هذه المسائل من طريق موطإ ابن وهب برواياته عن بعض شيوخه المصريّين.

2 ـ علي بن زياد التّونسي، أبو الحسن (ت 183 هـ)

فؤاد سزجين، ج 1، ص 465؛ مخلوف، رقم 33؛ ابن شنب، ص 521 ـ 53؛

كان راوياً لموطإ مالك بن أنس بإفريقية واشتهر بروايته عنه، ورُوي جزء من الموطأ عام 288 هـ بالقيروان عن جبلة بن حمّود عن سحنون عن عليّ بن زياد؛ وجدير بالذكْر أن في راوية المغاربة في الظاهريّة بدمشق جزءاً آخر من هذه الرواية يشتمل على كتاب البيوع من الموطأ برواية سحنون عن

عليّ بن زياد عن مالك. ومن خلال هاتين الروايتيْن يتبيّن أنّ سحنوناً قد أخذ رواياته عن مالك، ما عدا رواياته عن غيره، من طريق ابن القاسم من ناحية ومن طريق عليّ بن زياد من ناحية أخرى.

وقد روى عليّ بن زياد مجموعة أخرى من الأحاديث الّتي تعرّف عليها في رحلته إلى الحجاز؛ وهي أحاديث سفيان الثّوري المسماة بـ «الجامع» في الآثار، أو في الرأي؛ ويسمّي ابن خير الإشبيلي هذا الكتاب «بالجامع الكبير في الفقه والاختلاف» الذي أخذه أهل الأندلس برواية قيروانية/ إفريقية[1] عن شجرة بن[2] عيسى[3] عن علي بن زياد[4]. وقد سمع بهلول بن راشد الجامع الكبير لسفيان الثّوري عن عليّ بن زياد، فدوّن النّاس عنه (أي عن بهلول) جامعاً[5]. لقد كانت لجامع سفيان الثّوري أهمّية كبيرة عند المشارقة؛ وممّا يدلّ على ذلك هو ما أشار إليه ابن حجر العسقلاني في فهرسته[6] حيث يذكر روايتيْن للجامع، إحداهما ترجع إلى عبدالله بن الوليد العَدَمي الذي روى عن سفيان الثوري غرائبه وجامعه[7]، والأخرى إلى عبيدالله بن عبد الرّحمان الأشجعي (ت 182 هـ)، الذي «روى كتب الثوري على وجهها وروى عنه الجامع»[8]. أمّا عليّ بن زياد فإنّه روى الجامع مباشرةً عن الثوري؛ وممّا لا شكّ فيه أنّ الكتاب كان موضوعَ دراسات فقهيّة في أواخر القرن الثاني الهجري.

---

(1) راجع: ابن شنب، ص 254.
(2) راجع أيضاً: دراساتي: عبدالله بن وهب؛ حياته وفقهه؛ ص 103.
(3) راجع التحقيق للشيخ محمّد الشّاذلي النّيفر، تونس 1978.
(4) فهرست لابن خير، ص 137.
(5) تراجم أغلبية، تحقيق محمد الطالبي؛ ص 28.
(6) فهرست مرويات شيخنا... ابن حجر العسقلاني، مخطوط برلين، ص 17 ب.
(7) تهذيب التهذيب، ج 6، ص 70؛ الكامل في الضعفاء لابن عدي، ج 4، ص 1562 ـ 1562.
(8) تهذيب الكمال للمزّي، ج 19، ص 109.

3 ـ البهلول بن راشد الرعيني (ت 183 هـ)

الأغالبة، ص 27 ـ 40؛ رياض النفوس، ج 1، ص 300 ـ 214؛ معالم الأيمان، ج 1، 246 ـ 279؛ الدِّيباج المذهّب، ج 1، ص 135 ـ 136؛ مخلوف، رقم 34.

روى كتاب الزّهد عن علّي بن زياد الحمصي[1]؛ وهو ما يذكره القاضي عياض في هذا الصدد (الأغالبة؛ ص 28). ومن المحتمل أنّ هذا الكتاب في الزهد لم يكن إلاّ جُزْءًا من الجامع لسفيان الثّوري برواية علي بن زياد التونسي المذكور سابقاً؛ أما النسبة «الحمصي» فإنه قد يُعْتبَر خطأً في رواية أبي العرب أو غيره. مع أنّ سحنون يذكر[2] أنّ عليّ بن زياد الحمصي هذا قد قدم على القيروان وهو، أيْ سحنون، لم يزل صغيراً، والتقى به فيما بعد بمصر أيضاً. ومن اليقين أن البهلول بن راشد قد سمع الجامع الكبير من عليّ بن زياد كما ذكرنا، وسمع الجامع الصغير من أبي الخطاب، محمّد بن عبد الأعلى الكندي كما جاء في رياض النّفوس (ج 1، ص 251)، وسمعه أيضاً من أبي خارجة، عنبسة بن خارجة الغافقي، الذي سيأتي ذكْره فيما بعد . لقد كان لسفيان الثّوري أثر على البهلول بن راشد حيث يُذْكر عنه أنّه مال إلى قول الثوري في الفقه، وربّما ألّف ديوانه في الفقه وفقاً لفقه شيخه سفيان الثوري وتحت تأثيره.

4 ـ عبدالله بن عمر بن غانم، أبو عبد الرّحمان الرّعيني (ت 190 هـ تقريباً).

الأغالبة، ص 8، معالم الإيمان، ج 1، ص 288: رياض النّفوس، ج 1، ص 215 ـ 229؛ تهذيب الكمال للمزّي، ج 15، ص 343؛ ابن شنب، ص 43 ـ 44.

---

(1) كذا في تحقيق ابن شنب، ص 43.

(2) راجع ابن شنب، ص 43.

كان قاضياً لهارون الرشيد في إفريقية ورحل في طلب العلم إلى الحجاز والشّام والعراق. ويقال: إنّ له سماعاً مدوَّناً عن مالك بن أنس أخذه عنه الناس في عصره بالقيروان، كما قرأ على الناس أبواباً من موطإ مالك؛ ويُذْكر أيضاً أنه سمع الموطأ من مالك لكن في هذا القول نظر: قد اختلفوا في ثقته، فيقول ابن حبّان إنّ رواياته عن مالك غير مقبولة عند المشارقة، أمّا ابن خلفون الأندلسي فإنّه يذكره في كتابه في الثقات. لقد أدخل الفقيه ابن عبدوس كثيراً من رواياته وسماعه من مالك في كتابه «المجموعة»: «له سماعٌ من مالك مدوّن، انقطع، ومنه في المجموعة مسائلُ وسمع الموطأ»[1]. هذا، وهناك عديد من الفقرات في «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني ما يثبت أنّ العتبي، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الأموي (ت 255 هـ) قد أدخل هذه المسائل لابن غانم في المستخرجة من الأسمعة، غير أنّني لم أعثر على روايات هذه المسائل في المجموعة، كما ذكر القاضي عياض، معتمداً في ذلك على «النّوادر والزّيادات» لابن أبي زيد القيرواني، باعتباره مصدرنا الرئيسي عند تخريج نصّ «المجموعة» بروايته، ولعدم وجود نسخة ما للمجموعة نفسها إلى الآن. أمّا ابن غانم فيذكره العتبي على الشكل التالي ومن خلال رواية ابن أبي زيد:

- من العُتبيّة من سماع عبدالله بن عمر بن غانم رواية عون بن يوسف قال مالك... (ج 2، ق 77 ب)؛ وكان لعون بن يوسف هذا حظّ كبير في رواية الكتب بالقيروان فسأذكره فيما بعد تحت الرقم 6.

- قال عبدالله بن عمر بن غانم عن مالك (ج ء، ق 49 ب)؛ إلخ

- ويذكر أبو الوليد بن رشد في شرحه على «العتيبة»، في «البيان والتحصيل»، هذا السّماع لابن غانم في بابٍ خاصّ له إشارة إليه نصّاً: ومن سماع عبدالله بن عمر بن غانم.

(1) تراجم أغلبيّة، ص 10.

5 ـ موسى بن معاوية الصّمادحي، أبو جعفر (ت 225 هـ)

الأغالبة، ص 141 ـ 44؛ رياض النفوس، ج 1، ص 376 ـ 84؛ معالم الإيمان، ج 2، ص 15 ـ 58؛ ابن شنب ص 106 ـ 109.

كان أندلسيّاً ونزل القيروان ورابط بالمنستير وكان يميل إلى الحديث كما مال أغلبيّة أهل القيروان إلى الفقه، وألّف كتاباً في الزّهد؛ وروى كتاب المواعظ للحسن البصري بالقيروان كما روى «المصنّف» لوكيع بن الجرّاح الكوفي وأخذه عنه تلميذه محمّد بن وضاح القرطبي الذي رافقه وجالسه بالقيروان[1]؛ ويقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (ج 12، ص 109) إنّ كلّ ما في المدوّنة لسحنون عن وكيع وعن عبد الرحمن بن مهدي البصري فإنّه من رواية موسى بن معاوية.

وفي المكتبة العتيقة ورقة واحدة من «كتاب فيه ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تبارك وتعالى عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه والتّابعين بإحسان» من تأليف ابن وضاح القرطبي (راجع الرقم 17) وفيه رواية لموسى بن معاوية عن وكيع بن الجرّاح أيضاً.

6 ـ عون بن يوسف الخزاعي، أبو محمّد (ت 239 هـ)

الأغالبة، ص 137 ـ 141؛ رياض النفوس، ج 1، ص 386 ـ 87؛ معالم الإيمان، ج 2، 72 ـ 76؛ لسان الميزان لابن حجر، ج 2، ص 389.

لقد رحل وسمع على أربعين شيخاً من شيوخ عبدالله بن وهب في عام 180 هـ؛ روى عن ابن وهب مباشرة أيضاً؛ وفي المكتبة العتيقة كتاب «غرائب الموطإ» لابن وهب برواية عون بن يوسف وفي آخره سماع مؤرخّ في جمادى الآخِرة عام 293 برواية ابنه. ويشرح مؤلّف الكتاب المصطلحات الغريبة التي جاءت في الموطإ في الأحاديث وفقاً لأبواب الكتاب وبترتيبه.

---

(1) فهرست ابن عطية، ص 64.

ربّما روى عون بن يوسف كتباً أخرى لابن وهب التي قرأها عليه تلميذه بكر بن حمّاد (ت 296 هـ) بالقيروان[1]. وعلى حاشية كتاب القضاء في البيوع من موطإ ابن وهب (ق 1 ب) إشارة إلى رواية عون بن يوسف لهذا الكتاب أيضاً بالقيروان في عصر سحنون الّذي يعتبر الراوي الرئيسي للموطإ بالقيروان قبل تأليف كتبه المدوّنة.

7 ـ حمّاد بن يحيى السجلماسي (ت بين 220 و240).

الأغالبة، ص 146 ـ 147؛ ابن شنب، ص 118.

يذكر الخشني في كتاب الطبقات عنه: وهو أوّل مَنْ قدم بفقه ابن الماجشون القيروان. أمّا القاضي عياض فإنّه يذكره راوياً لابن الماجشون: وكتابه (أيْ كتاب ابن الماجشون) الّذي ألّفه أخيراً في الفقه يرويه عنه يحيى بن حمّاد (كذا) السجلماسي[2]. وليس لهذا الكتاب أثر في القيروان إلى الآن غير أن كثيراً منه في «الواضحة» وفي «السماع» لعبد الملك بن حبيب، وهذان الكتابان في الفقه قد رُويا بالقيروان في بداية القرن الثالث الهجري بروايات مختلفة، ومنهما عدّة قطع في المكتبة العتيقة.

8 ـ محمّد بن تميم الأنبري القفصي (ت 260هـ)

ترتيب المدارك، ج 3، ص 192؛

سمع وروى كثيراً عن أنس بن عياض المدني وعن ابن وهب وعن ابن بكير تلميذ مالك بن أنس. قد نزل مدينة سوسة بعد رحلته وزاره هناك أهل القيروان وأخذوا عنه كتب أنس بن عياض؛ وسمع منه أحمد بن أحمد بن زياد (ت 318 هـ)، وهو من أبناء القيروان، كُتُب أنس بن عياض الذي كان

(1) راجع ابن شنب، ص 37 ـ 38؛ رياض النفوس لأبي بكر المالكي، ج 1، ص 387.

(2) ترتيب المدارك للقاضي عياض، ج 3، ص 140؛ ابن شنب، ص 118.

يُعتبر من كبار فقهاء أهل المدينة ومحدّثيهم في عصر مالك. ولأنس بن عياض - أبي ضمرة المدني - أهميّة عند رواية كتب المدنيّين بالقيروان حيث رُوي عنه كتاب البيوع وكتاب الطلاق من كُتُب عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون الّذي مضى ذكْر ابنه سابقاً. ومن هذا الكتاب نسخة فريدة بالقيروان برواية سحنون بن سعيد عن عبدالله بنُ نافع المدني عن أبي ضمرة، وفي آخره سماعٌ مؤرّخ في سنة خمس وسبعين ومائتين في مجلس عبد الجبّار بن خالد بن عمران السرْتي (ت 281 هـ بالقيروان (راجع الرقم 12).

9 - شجرة بن عيسى المعافري (ت 262 هـ)؛

الأغالبة، ص 151؛ الديباج المذهب، ص 401؛ دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص 79.

كان قاضياً لسحنون في تونس، وله كتاب في مسائله لسحنون؛ وروى «الجامع» لسفيان الثوري عن علي بن زياد التونسي وأخذه عنه محمّد بن فُطيس الأندلسي أثناء رحلته إلى إفريقية[1].

10 - سليمان بن عمران (ت 270 هـ)؛

معالم الأيمان، ج 2، ص 151 - 158؛ ابن شنب 180 - 183

كان قاضياً لسحنون في باجة ومال في أوّل أمره إلى مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وممّا يثبت ذلك هو روايته لكتاب السّرقة وقطع الطّريق من «الأسديّة» لأسد بن فرات. ومن هذا الكتاب جزء في المكتبة العتيقة. وروى أيضاً كتاباً لعبدالله بن المغيرة الكوفي الذي يذكره أبو العرب مصدراً لعبدالملك بن حبيب في «الواضحة»؛ وكان هذا الكتاب معروفاً في عصره غير أنّني لم أستطع الْوُقُوف على عبدالله بن المغيرة في «الواضحة» بل أثبتّ

(1) فهرست ابن خير، ص 137.

هناك ابنَ المغيرة فقط الّذي يروي عن سفيان الثوري، وهو هارون بن المغيرة الكوفي الرازي أحد شيوخ ابن حبيب[1].

11 ـ أحمد بن معتب بن أبي الأزهر، أبو جعفر (ت 277 هـ).

الأغالبة، ص 255 ـ 260؛ الديباج المذهب، ج 1، ص 147؛ معالم الإيمان ج 2، 177 ـ 180؛ رياض النفوس، ج 1، ص 470 ـ 72.

كان عالماً بالحديث والرّجال، سمع من سحنون بن سعيد وغيره؛ رحل في طلب العلم ولقي ببغداد القاضي إسمعيل وروى عنه أيضاً، وسمع من أبي الحسن الكوفي العجلي جميع ما عنده من الكتب، لعله لقيه في طرابلس بإفريقية حيث هرب إليها العجلي (ت 261 هـ) أيّام المحنة من العراق. ومن هذه الكتب نسخة وهي «كتاب من تمييز الرجال، ومنه الكتاب الأوّل فيه الطبقة العليا من البصريّين وتسمية من نزل البصرة من الصحابة» كما فيه «كتاب طبقات أهل البصرة ومعرفة الرجال» من تأليف العجلي. وكانت هذه النسخة في ملْك أبي العرب التميمي وكتبه بخط يده من كتاب ابن أبي الأزهر.

وجديرٌ بالذكر أنّ في هذه النسخة من كتب أبي العرب بالرواية المذكورة بعض إضافات قيّمة لأبي العرب نفسه يشير إليها بالحروف «قال ع» أذكر منها في هذا المكان الفقرات التاليّة: يقول العجلي في المحدّث إسحاق بن سُويد بن هبيرة البصري (ت 131هـ) مَـا يلي: ثقةٌ، وكان يتحامل على عليّ تحاملاً شديداً، قال: لا نُحبّ عليّاً، وليس بكثير الحديث. قال ع: مَنْ تحامل على عليّ فمِنْ أين يكون ثقة.

هذا، ونجد نصّاً عند ابن حجر العسقلاني رواه عن أبي العرب كما يلي: وقال أبو العرب الصقلي (كذا) في «الضعفاء»: كان يحمل على عليّ تحاملاً شديداً وقال: لا أُحبّ عليّاً، وليس بكثير الحديث، ومَن لم يحبّ

(1) تهذيب الكمال للمزّي، ج 30، ص 110 ـ 111.

الصحابة ليس بثقة ولا كرامة (تهذيب التهذيب، ج 1، ص 236).

ومن الواضح أنّ الإضافة في نسخة أبي العرب إلى قوْل العجلي برواية ابن أبي الأزهر تمثّل عملاً تمهيدياً لما ألّف أبو العرب من كتب الطبقات، يذكر ابن حجر منها كتابه في الضعفاء. أمّا رأي أبي العرب في سبّ الصّحابة فإنّه أوسع حجّةً في كتابه ممّا جاء في قوله الإضافي في المخطوط حيث إنّه لا يتركّز على عليّ بن أبي طالب، كما كان ركّز عليه بنو عبيد في عصْره بتجاهل الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان من قبله، بل هو يستنكر سبّ الصحابة عامّة كما رأى ذلك أهل السنّة بالقيروان.

ويقول العجلي في معبد الجهني: ثقة، روى عنه الحسن، وكان أوّل من أنشأ القدر. قال ع: قد حدّثني بكر بن حمّاد قال: حدّثنا حامد بن عمر بن مرحوم بن عبد العزيز العطّار عن أبيه وعمّه أنّهما سمعا الحسن يقول: لا تجالسوا معبد الجهني فإنّه ضالّ مُضِلّ.

أمّا قول أبي العرب هذا فإنّه يرجع إلى رواية بكر بن حمّاد (ت 296 هـ)، وهو من شيوخه بالقيروان، وسمع في رحلته من حامد بن عمر، قاضي كرمان (ت 233 هـ). ونجد رأي الحسن البصري في معبد الجهني هذا رواية عن مرحوم بن عبد العزيز (ت 187 هـ) عند ابن حجر بنفس المعنى. وذلك يثبت لنا صراحةً أنّ أبا العرب قد اعتمد على أقاويل المشارقة في الرجال بروايات شيوخه وأدخلها في نسخته من كتاب العجلي تمهيداً لكتابه في الطبقات الّذي ألّفه فيما بعد.

وروى ابن أبي الأزهر كتاب الزهد والرّقائق لعبدالله بن المبارك (ت 181 هـ) برواية الحسين بن الحسن المروزي (ت 240 هـ؛ تهذيب الكمال للمزّي، ج 6، ص 361) وأخذه عنه محمّد بن مسرور العسال بالقيروان؛ ومن هذا الطريق انتشر كتاب ابن المبارك في الأندلس أيضاً.

12 ـ عبد الجبّار بن خالد بن عمران السّرتي، أبو حفص (ت 281 هـ)؛

الأغالبة، ص 294 ـ 299؛ معالم الإيمان، ج 2، ص 185 ـ 192؛ رياض النّفوس، ج 1، ص 463 ـ 470؛ ابن شنب، ص 145 ـ 146؛ مخلوف، رقم 85.

كان من تلاميذ سحنون وأخذ عنه رواياته، وهو الّذي روى بالقيروان كتاب الحجّ من كتب عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون برواية، شيخه سحنون بن سعيد. ومن هذا الكتاب نسخة نفيسة في المكتبة العتيقة قد نشرت جُزْءًا منه عام 1985 قبل اكتشاف الأوراق المتفرقة الأخرى للكتاب على يد الشيخ الفاضل الصادق مالك في زاوية سيدي عبيد الغرياني. وفي آخر هذه النّسخة سماع مؤرّخ على سنة 275 هـ في حلْقة عبد الجبار بن خالد، وأخذ عنه الكتاب أبو بكر بن اللّباد فقيه عصره بالقيروان(1). ويرجع هذا الكتاب كما ذكرنا سابقاً إلى رواية سحنون عن عبدالله بن نافع عن أبي ضمرة، أنس بن عياض عن الماجشون.

13 ـ عبد الرّحمان بن محمّد بن عمران، أبو محمّد (ت 282 هـ).

الأغالبة، ص 254 ـ 255؛ ابن شنب، ص 141.

كان راوياً لموطإ عبدالله بن وهب وأخذه عن سحنون كتابةً، وذلك ما يدل عليه السّماع في آخر الجزء من كتاب القضاء في البيوع من موطإ ابن وهب:

سمعتُ جميع ما في هذا الكتاب من عبد الرّحمان بن محمّد بن عمران وقابلتُه بالأمّ كلّه. أمّا «الأمّ» فليست هي إلاّ الأصل، أي نسخةُ سحنون التي كتبها لنفسه أثناء إقامته عند ابن وهب بمصر.

---

(1) راجع دراستي (باللغة الألمانيّة): قطعة فريدة في فقه أهل المدينة بالقيروان (1985)، ص 18.

14 ـ يزيد بن خالد، أبو خالد (ت 286 هـ تقريباً).

(الأغالبـة، ص 332).

ليست لدينا معلومات كثيرة عنه ولا عن نشاطه العلمي بالقيروان. كان من أهل حامّة من قسطيلية ودرس عند سحنون. وفقاً لما جاء في نسخة من كتاب المجالس لابن أبي الغمر المصري (ت 234 هـ) لقد قُرِىء عليه الكتاب بالقيروان برواية يحيى بن عمر (راجع الرقم 16).

15 ـ سليمان بن سالم القطّان، أبو الربيع، ابن الكحّالة (ت 289 هـ).

الأغالبة، ص 260 ـ 61؛ معالم الإيمان، ج 2، ص 206؛ الديباج المذهب، ج 1، ص 374؛ مخلوف رقم 87؛ ابن شنب، ص 147 ـ 148.

من أشهر تلاميذ سحنون، وكان كثير الكتب والشّيوخ. قد رحل في طلب العلم وجالس علماء المدينة وفقهاءها. كان صاحب المظالم بالقيروان في قضاء عيسى بن مسكين، وهو الذي نشر المذهب المالكي في صقلية بعد عام 281 هـ. كَانَتْ عنده نسخة من كتاب القضاء في البيوع من موطإ ابن وهب المذكور، وقد قوبلت نُسْختُه بالنّسخة التي بين أيْدِينَا اليوم في المكتبة. وكذلك كانت لديه نسخة من تفسير القرآن لابن وهب الّذي درسه تلميذه عبدالله بن مسرور في منزل عيسى بن مسكين عام 290 هـ. ويظهر على هامش المخطوط لهذا التّفسير النص التالي:

ليس في الأمّ وهو مكتوب في حاشية وليس هو في كتاب في دار سليمان ولا كتاب عيسى بن مسكين.

وتتعلّق هذه الإشارة بنصٍ في التفسير لابن وهب سقط من جميع النسخ المتداوَلة، وكما يبدو فقد بحث النّاس عن نسخة سليمان (هو ابن سالم القطّان) في داره من أجل مقابلة النّص السّاقط في الروايات الأخرى. لقد قام كثيرٌ من العلماء بالقيروان بهذا الجهد الهامّ وقد قابلوا نُسَخَهم برواية غيْرِهم عند تدوين كتبهم. لقد كان هذا النشاط العلمي موضوعاً لبحثي في رواية

الكتب المدوّنة لسحنون في الملتقى الأوّل حول الإمام سحنون عام 1991.

هذا وقد رَاجع أبو العرب التّميمي كتاباً لسليمان بن سالم، حيث يقول: «رأيت في كتاب سليمان بن سالم بخطّ يده وأنا أعرف خطّه...»(1)، ربّما اعتمد أبو العرب على أحد المؤلّفات لسليمان بن سالم الذي سُمّي بالكتب السليمانيّة، قد جُمع فيها مسائل فقهية.

16 ـ يحيى بن عمر بن يوسف الكناني، أبو زكراء (ت 289 هـ).

الأغالبة، ص 261 ـ 269؛ الديباج المذهب، ج 2، ص 354 ـ 357؛ ابن شنب، ص 134 ـ 136؛ مخلوف رقم 97؛ فؤاد سزجين، ج 1، ص 475؛ دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص 92 ـ 97.

كان من فقهاء عصره بالقيروان، كثير التأليف والرواية. رحل وسمع من علماء مصر والحجاز، وكان له نُسخ لموطأ مالك بن أنس من رواية ابن بكير حيث يقع على هامش جزء من الموطأ النص التالي:

وكذا وقع في رواية أبي مصعب من رواية محمّد بن مسرور وفي كتاب يحيى بن عمر من رواية ابن بكير. وقد جاءت هذه الإشارة بسبب اختلاف اسم رزيق/ زُرَيق بن حيّان، وذلك في باب الزكاة في العروض من الموطأ(2).

لقد أخذ يحيى بن عمر كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب برواية أبي الطاهر ورواه بالقيروان إلى جانب نُسَخ أخرى للكتاب وكانت نسخته موضوع المقابلة في حلقة أبي بكر بن اللباد. ولم يقتصر يحيى بن عمر على رواية أبي الطاهر عن ابن وهب فقط، بل كان عنده رواية الحارث بن مسكين المصري عن ابن وهب أيضاً. وبهذه الرواية أخذ منه أهل الأندلس موطّأ ابن وهب(3).

---

(1) راجع ابن شنب، ص 75.
(2) راجع أيضاً تهذيب الكمال للمزّي، ج 9، ص 181 في هذا المعنى.
(3) التمهيد لابن عبد البرّ، ج 1، ص 96.

ولدينا نسخة فيها أحاديث لسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وأحاديث لسفيان بن عيينة عن ابن شهاب الزهري، رواها يحيى بن عمر عن ابن أبي عبّاد القلزمي في القُلْزُم على البحر الأحمر وذلك أثناء رحلته إلى مصر والحجاز عام 262 هـ، وروى هذه الأحاديث فيما بعد في الجامع الكبير بالقيروان عام 272 هـ كما جاء في آخر النسخة:

سمعتُ جميع ما في هذا الكتاب من أبي زكرياء يحيى بن عمر بن يوسف حدّثني به عن ابن أبي عبّاد في مسجد الجامع في رجب سنة اثنين وسبعين ومائتين. قال يحيى قرأتُ جميعه على ابن أبي عبّاد بالقلزم في شوّال سنة اثنين وستين ومائتين. قرأ جميعه عبدالله بن إسحاق على أبي بكر محمّد بن محمّد.

وكذلك روى يحيى بن عمر عن إبراهيم بن عبدالرّحمان بن أبي الفيّاض البرقي (245 هـ) كتاب الدعوى والبيّنات من كتب أشهب بن عبد العزيز المصري. وفي آخر النسخة هذه مقابلة بكتاب يحيى بن عمر عام 273 هـ. وقد اعتمد ابن أبي زيد القيرواني على هذه الرواية عندما ذكر في كتابه النوادر والزّيادات ما يلي: وقال أشهب في كتاب يحيى بن عمر (ج 2، ق 103 ب).

وروى أيضاً كتاب المجالس لأصبغ بن الفرج (ت 225 هـ) وهو من فقهاء مصر، برواية عبيد بن معاوية (ت 250 هـ)، الّذي روى عنه يحيى بن عمر فقهه وحكى عنه مسائل (ترتيب المدارك، ج 4، ص 183). لقد ذكر ابن خير الإشبيلي تلك الرواية في فهرسته (ص 254). ويُذْكَرُ أيضاً أنّ ليحيى بن عمر رواية كتاب «المسند» لأسد بن موسى عن نصر بن مرزوق، أخذه عنه أهل الأندلس بالقيروان[1] وسمع منه يحيى بن عمر بالحجاز، غير أنّني لم أقف على ترجمةٍ له في المصادر إلى الآن.

(1) انظر أيضاً كتاب البدع لابن وضاح، تحقيق Fierro؛ ص 85؛ مدريد 1988.

أمّا كتاب «المجالس» لابن أبي الغمر (ت 234 هـ) فقد رواه يحيى بن عمر وأخذه عنه تلميذه محمّد بن مسرور العسّال؛ وقد قُرِىء الكتاب عام 272 هـ على يزيد بن خالد الذي جاء ذكْره بهذا الصدد آنفاً (رقم 14).

17 ـ عيسى بن مسكين (ت 295 هـ)؛ الأغالبة، ص 232 ـ 253؛ الديباج المذهب، ج 1، ص 66 ـ 70؛ ابن شنب، ص 142 ـ 43؛ 238؛ مخلوف رقم94.

كان قاضياً برقادة في إمارة إبراهيم بن أحمد. وكان كثير الكتب والرواية في عصره، أخذ النّاس عنه رواياته منهم عبدالله بن مسرو، ابن الحجّام خاصّة، الذي روى عنه كتب ابن وهب من بينها تفسير القرآن وكتاب العلم وكتاب الشعر والغناء، وأجزاء متفرّقة وغير كاملة من الأحاديث كلها من جامع ابن وهب وبخط يد عبدالله بن مسرور. وقد درس ابن مسرور هذه الكتب في منزل شيخه عيسى بن مسكين عام 290 هـ. وكانت لابن مسكين رحلة إلى مصر التقى هناك بأبي الطاهر راوي ابن وهب وأخذ عنه الكتب المذكورة ورواها بعد عودته بالقيروان. ولقد قابل ابن مسرور هذه الرواية برواية سحنون عن ابن وهب عندما كتب نُسَخَه لنفسه التي بين يدينا اليوم.

وكذلك أخذ ابن مسكين من محمّد بن عبدالله بن شَنْجَر الجرجاني (ت 258 هـ) مسنده. ومنه اقتباساتٌ في رياض النفوس لأبي بكر المالكي وفي «التمهيد» لابن عبد البر بهذه الرواية عن عيسى بن مسكين. ومن هذا الطريق انتشر المسند لابن شنجر شرقاً وغرباً لأنّ له ذكرا عند كلّ من ابن خير الإشبيلي (ص 142) وعند ابن حجر العسقلاني[1].

وأودّ أن أذكر في هذا المكان الحركة السياسية التي قام بها فقهاء القيروان في ثورة أبي يزيد المسمّي بصاحب الحمار، قبل خروج أهل السنّة إلى المهدية، وبينهم أبو الفضل الممسي وأبو العرب التميمي وغيرهم من

---

(1) فهرست مرويات شيخنا. . . ابن حجر؛ ق 73 ب.

كبار العلماء، ذكر بعضهم حديثاً برواية عيسى بن مسكين عن محمّد بن عبدالله بن شنجر باللفظ: [يكون في آخر الزّمان قومٌ يُسَمُّونَ الرّافضة فإنْ أدركتموهم فاْقتلوهم فإنّهم كفّار]؛ راجع: رياض النفوس، ج 2، ص 309. ولا شكّ في أنّ الحديث هذا قد رواه ابن شنجر في مسنده المذكور فوضعه أهل السنة في موضعه السياسي المعاصر أيام أبي يزيد صاحب الحمار اعتماداً في ذلك على سند ابن شنجر برواية ابن مسكين.

وفي آخر كتاب العلم من «الجامع» لابن وهب الذي رواه عيسى بن مسكين عن سحنون وكتب لنفسه نسخة برواية أبي الطاهر صاحب ابن وهب ـ كما رأينا ـ نجد نصّاً نادراً في نوعه قديماً في روايته، وهو عِظَة عون ابن أخي عبدالله بن مسعود، وهو عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الزّاهد (ت بين 110 هـ ـ 120 هـ تقريباً)، أخذها عيسى بن مسكين من إبراهيم ابن مرزوق بن دينار، نزيل مصر، وبصري الأصل (ت 270 هـ)، ويشتمل النصّ على صفحتين ونصف الصفحة في آخر الكراسة. لقد وجدتُ شاهداً لهذه العظة (وصية عون بن عبدالله إلى ابنه) برواية يحيى بن معين عن حجّاج بن محمّد المصّيصي (ت 206 هـ. المزّي، ج 5، ص 451) عن عبد الرّحمان بن عبد الله المسعودي (ت 160 هـ؛ المزّي، ج 17، ص 219)، وفيه قليل من الخلافات في الألفاظ، يرويها أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (ج 4، ص 260 ـ 262).

وروى ابن مسكين أحاديث أخرى عن المشارقة قَـدِمَ بها إلى القيروان بعد رحلته في منتصف القرن الثالث الهجري، ومنها أحاديث الحميدي صاحب المسند برواية الربيع بن سليمان الجيزي (ت 256 هـ). وقد جاء بعض هذه الأحاديث على الأوراق الأخيرة من أجزاء الجامع لابن وهب بخط يد تلميذه عبدالله بن مسرور أيضاً. ونلاحظ أن هذه الرواية لأحاديث الحميدي عن الرّبيع بن سليمان من أقدم الرّوايات ممّا بين يدينا من أحاديثه المسندة في المطبوع.

وكان لدى عيسى بن مسكين نسخة من كتاب القضاء في البيوع من موطأ ابن وهب الذي جاءت الإشارة إليه سابقاً؛ وعلى هامش هذا المخطوط ما يدلّ على «كتاب عيسى» ثلاث مَرَّات غير أنني لم أستطع إثبات روايته، لعله قد اعتمد عَلَى الراوية الأولى للكتاب وهي رواية سحنون عن ابن وهب أو عَلَى روايته عن أبي الطاهر كما ذكرنا. وفي آخر المخطوط سماعٌ في دار عيسى بن مسكين حيث سمع تلميذه عبدالله بن مسرور الكتاب في رجب عام 290.

18 ـ حبيب بن نصر بن سهل التّميمي (ت 297 هـ).

الأغالبة، ص 277 ـ 278، معالم الإيمان، ج 2، ص 198، رياض النّفوس، ج 1، ص 407؛ ابن شنب، ص 141؛ الديباج المذهب، ج 1، 336. راجع أيضاً: دراسات في مصادر الفقه المالكي، ص 80 ـ 81.

كان راوياً لسحنون، وعنه عامّة رواياته؛ وله كتاب معروف في مسائله لسحنون سمّاه بالأقضية. ومن هذه المسائل اقتبس ابن أبي زيد القيرواني كثيراً برواية محمّد بن سحنون نصّاً:

ـ ومن كتاب ابن سحنون قال: سأل حبيب سحنونَ (ج 9، ق 4 أ).

ـ من كتاب ابن سحنون من سؤال حبيب سحنونَ (ج 14، ق 187 ب)، إلخ. . .

ومن كتابه في الأقضية جزء في المكتبة العتيقة. ومن كتب المشارقة التي رواها بالقيروان جزء نفيس بخط أبي العرب التّميمي فيه تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُنَاهم رواه حبيب بن نصر عن مؤلفه وهو عبدالله بن عبدالرحمان، أبي عبدالله، ابن البرقي (ت 249 هـ) الذي يذكره الذهبي بأنّه «صاحب كتاب الضعفاء» (سير أعلام النّبلاء، ج 13، ص 46؛ تذكرة الحفّاظ، ص 569 ـ 570). ومن هذا الكتاب قطعة أخرى بخط أبي العرب، وفي آخره الملاحظة التالية: سَمِعَهُ مِنْ حبيب أبو

بكر [. . . . .]. ولا جدال في أنّ أبا بكر هذا الذي سمع الجزء من حبيب بن نصر هو محمّد بن محمّد بن وشاح، أبو بكر بن اللبّاد من مشاهير فقهاء القيروان، وذلك نظراً إلى أنّه ليس هناك تلميذ آخر لحبيب بن نصر بهذه الكُنْية «أبو بكر».

19 ـ سعيد بن حكمون، أبو محمّد (ت 308 هـ).

الأغالبة، ص 380، معالم الإيمان، ج 2، ص 358، ابن شنب، ص 165، مخلوف، رقم 81.

كان أبوه من مسلمة اليهود بالقيروان، أسلم في إمارة أبي عقال الأغلب (بين 223 ـ 226 هـ). وكان أبو محمّد هذا من أصحاب سحنون بن سعيد، رحل إلى المشرق وروى كتبه بعد رحلته بالقيروان، من ذلك ما كان عنده من الأحاديث برواية أبي الحسن العجلي الذي لقيه بأطرابلس/ إفريقية، قد سبق ذكْره بالرقم 11. وترجع هذه الأحاديث بهذه الرواية إلى المحدّث الكوفي الفضل بن دُكَين (ت 219 هـ) بأسانيده العراقية الكوفية. وقد جمع سعيد بن حكمون هذه الأحاديث وهي مكتوبة على الورقة الأخيرة من الجامع لابن وهب الذي يحتوي على «علوم القرآن». وقد تمّ نشر الكتاب عام 1992 وفي آخره هذه الأحاديث بالرواية المذكورة. وجدير بالذكر أيضاً أنّ الخشني صاحب الطبقات قد عرف كتب سعيد بن حكمون ورواها عنه إجازةً، أخذها من شيخه قبل وفاته عام 307 هـ.

20 ـ محمّد بن بسطام بن رجاء الضبّي السوسي (ت 313 هـ)

الأغالبة، ص 384؛ الديباج المذهب، ج 2، ص 188 ـ 189، ابن شنب، ص 168.

كان من شيوخ ابن أبي زيد القيرواني وروى بالقيروان المجموعة لابن عبدوس التي أدخلها ابن أبي زيد في النوادر والزيادات. ويقول الخشني إنّه

أدخل القيروانَ من فقه رجال مالك كتباً غريبة مثل كتب المغيرة وكتب ابن كنانة وكتب ابن دينار وكان يُغْرِب بمسائلها. هذا، ولا تذكر المصادر روايات ابن بسطام لهذه الكتب، غير أن لها أثراً ملموساً بالقيروان حيث يذكر ابن أبي زيد في «النوادر والزيادات» نصّاً: قال المغيرة في أصل كتابه (ج 2، ق 116 أ ـ في كتاب الصّوم). وكذلك يقول ابن عبد البر إنّ: «للمغيرة كُتُب فِقْهٍ قليلة في أيدي الناس»[1].

لقد اعتمد فقهاء القيروان على كُتُب غير مسمّاةٍ باسم معيَّن وأدخلوها برواياتهم في كتبهم التي ألّفوها في الفقه. وفي «النوادر والزيادات» عديد من الإشارات إلى «كُتب المدنيّين هذه، قد درسها الناس في عصر سحنون بن سعيد. ومن ذلك ما جاء نصّاً عند ابن أبي زيد. قال محمّد بن سحنون: «وقرأتُ على سحنون من كتب المدنيّين». (ج 14، ق 123 أ). ومن الأرجح أنّ هناك علاقة بين هذه الكتب وبين «الكتب الغريبة» التي أدخلها ابن بسطام القيروان: إذْ عثرت على دليل واضح في «البيان والتحصيل» لأبي الوليد بن رشد يثبت صحة ذلك، حيث يذكر كُتُب المدنيّين ويقتبس منها مسألةً لابن كنانة، وهو عثمان بن عيسى بن كنانة (ت 186 هـ)، كما يلي: ومن كتب المدنيّين سُئل ابن كنانة (مخطوط الأوقاف، الرباط 906، ق 83 أ)؛ فأرى أنّ كتب المدنيّين هذه والكتب الغريبة المذكورة آنفاً قد تُعْتبر مجموعة واحدة لمسائل فقهاء أهل المدينة من أواخر القرن الثاني الهجري، فأخذ بها أهل القيروان، كما بيّنّا، في عصر سحنون وبعده بروايات وأدخلوها في دواوينهم.

21ـ محمّد بن عبدالله بن الحسن، ابن أبي المنظور الأنصاري (ت337هـ)

ترتيب المدارك، ج 5، ص 299 ـ 230؛ معالم الإيمان، ج 3، ص 44 ـ 47؛ ابن شنب، ص 173؛ مخلوف، رقم 87.

كان من أهل الأندلس ونزل القيروان فكان قاضياً بها بعد ثورة أبي يزيد

---

(1) الديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 344.

صاحب الحمار. رحل وكتب في رحلته علماً كثيراً وغلبت عليه الروايةُ. رحل إلى صنعاء/ اليمن فأخذ من الدبري، إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد، المصنّف لعبد الرزاق ورواه بإفريقية. لقي في بغداد القاضي إسماعيل بن إسحاق الجهُضمي وأخذ عنه كتابه المسمّى بمسند مالك بن أنس ورواه بالقيروان عام 283 هـ. وهذه النسخة في رصيد المكتبة العتيقة اليوم، وفي آخرها السماع التالي:

تمّ الكتاب والحمد لله ربّ العالمين وهو آخر مسند مالك بن أنس رضي الله عنه من تأليف إسماعيل بن إسحاق القاضي رواه عنه محمّد بن أبي المنظور القاضي/ قرأ جميعه أبو [. . . . . . .] عَلَى عَبْدِ الله بن إسحاق في صفر سنة ثمان وستّين وثلاثمائة.

وكان عبدالله بن إسحاق الفقيه، أبو محمّد، ابن التبّان (ت 371 هـ) صاحب هذه النسخة وأخذها من شيخه ابن أبي المنظور مباشرةً. إنّ هذا الكتاب ـ وبين يدينا الجزء الخامس منه وهو الأخير ـ من المؤلفات الكثيرة التي عُني العلماء بتأليفها في القرن الثالث الهجري عنايةً بتخريج الأحاديث المسندة والمنقطعة في موطأ مالك بن أنس كما قاموا بإخراج بلاغاته أيضاً حسب المصادر الرئيسية لمالك وبالتّركيز على تراجم شيوخه.

لقد سبق لي أن درستُ هذه النسخة قبل سنوات ونشرتُ فيها دراسة في مجلة المستشرقين الألمان في عام 1988 تمهيداً لتحقيق هذا الجزء ونشره بتخريج الأحاديث فيه بالرّوايات المختلفة للموطأ وبتخريجها من كتب الأحاديث الأخرى أيضاً معتمداً على أسانيد مالك بن أنس وشيوخه.

* * *

وإنْ فاتني شيء في إحصائه. . . فللنّاظر المحقّق إصلاحه، ولي الفضْلُ لأنّي نهجتُ له السّبيل وأوضحتُ له الطّريق، واللهُ يهدي بنُوره مَنْ يشاء.

[ابن خلدون]

كتب المشارقة المروية بالقيروان في القرن الثالث الهجري

[فهرست للكتب المذكورة في هذه الدّراسة]

- أحاديث الحُمَيْدي، رواية عيسى بن مسكين عن الربيع بن سليمان الجيزي (رقم 17).
- أحاديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن ابن شهاب الزهري، رواية يحيى بن عمر الكناني عن ابن عبّاد القَلْزُمي (رقم 16).
- أحاديث الفضْل بن دُكين، رواية سعيد بن حكمون عن أبي الحسن العجلي (رقم 19).
- الأسديّة لأسد بن فرات، رواية سليمان بن عمران (رقم 10).
- تمييز ثقات المحدّثين للبرقي، رواية حبيب بن نصر (رقم 18).
- تمييز الرّجال/ الطّبقة العليا من البصريّين، لأبي الحسن العجلي، رواية أحمد بن معتب بن أبي الأزهر (رقم 11).
- الجامع لسفيان الثّوري، رواية عليّ بن زياد التّونسي (رقم 2).
- الجامع لسفيان الثّوري، رواية شجرة بن عيسى عن عليّ بن زياد التّونسي (رقم 9).
- كتاب الحجّ من كتب عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، رواية عبد الجبّار بن خالد عن سحنون (رقم 12).
- كتاب الزّهد لعليّ بن زياد الحمصي، رواية البهلول بن راشد (رقم 3).
- كتاب الزّهد والرقائق لعبدالله بن المبارك، رواية أحمد بن معتب بن أبي الأزهر عن الحسين بن الحسن المروزيّ (رقم 11).
- سماع من مالك بن أنس لعبدالله بن عمر بن غانم (رقم 4).

ـ العِظَة لعون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، رواية عيسى بن مسكين عن إبراهيم بن مرزوق (رقم 17).
ـ غرائب الموطأ لعبدالله بن وهب، رواية عون بن يوسف (رقم 6).
ـ القضاء في البيوت من موطأ ابن وهب، رواية عون بن يوسف (رقم 6).
ـ كتاب لعبدالله بن المغيرة الكوفي، رواية سليمان بن عمران (رقم 10).
ـ كتب أنس بن عياش، أبي ضمرة، رواية محمّد بن تميم الأنبريّ (رقم 8).
ـ كتب عبدالله بن وهب، الجامع والموطأ، رواية عيسى بن مسكين عن سحنون وعن أبي الطّاهر (رقم 17)؛ راجع أيضاً: موطأ عبدالله بن وهب.
ـ كتب عبد الملك بن عبد العزيز، ابن الماجشون، رواية حمّاد بن يحيى (رقم 7).
ـ كتب المدنيّين («كتب غريبة»)، رواية محمّد بن بسطان الضبّي (رقم 20).
ـ مسائل القاسم بن محمّد بن أبي بكر وسالم بن عبدالله بن عمر وسليمان بن يسار، رواية خالد بن أبي عمران (رقم 1).
ـ المصنّف لعبد الرزّاق، رواية عيسى بن مسكين عن الدّبري (رقم 17).
ـ المصنّف لوكيع بن الجرّاح الكوفي، رواية موسى بن معاوية الصمادحي (رقم 5).
ـ المجالس لابن أبي الغمر، رواية يحيى بن عمر الكناني (رقم 16).
ـ المجالس لأصبغ بن الفرج، رواية يحيى بن عمر عن عُبيد بن معاوية (رقم 16).
ـ المسند لأسد بن موسى، رواية يحيى بن عمر عن نصر بن مرزوق (رقم 16).
ـ مسند حديث مالك بن أنس، رواية ابن أبي المنظور عن إسماعيل بن إسحاق القاضي (رقم 21).
ـ المسند لمحمّد بن عبدالله بن شنجر، رواية عيسى بن مسكين (رقم 17).
ـ موطأ مالك بن أنس، رواية عليّ بن زياد التّونسي (رقم 2).
ـ موطأ مالك بن أنس، رواية يحيى بن عمر الكناني عن ابن بكير (رقم 16).
ـ موطأ عبدالله بن وهب، رواية عبد الرّحمان بن عمران عن سحنون (رقم 15).
ـ موطأ عبدالله بن وهب، رواية سليمان بن سالم عن سحنون (رقم 15).
ـ موطأ عبدالله بن وهب، رواية عيسى بن مسكين عن سحنون رقم 17).